

Distr.
LIMITED

TD/B/51/L.5
13 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال

الترباط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإغنائية، والاندماج في الاقتصاد العالمي

ملخص أعده الرئيس

١ - تناول النقاش التوجهات والآفاق الحالية في الاقتصاد العالمي، لا سيما الحالة في البلدان النامية. وأشارت الوفود إلى الآثار المفيدة المترتبة على الانتعاش الحالي في العالم النامي برمته، من خلال أمور منها على سبيل المثال زيادة الطلب على السلع الأولية، ولكنها أعربت عن قلقها من أن الانتعاش لم يكن متوازناً وأن نمو دخل الفرد لا يزال منخفضاً جداً في أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مما يغذي الشكوك في قدرة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإغنائية الدولية.

٢ - ولا يزال أيضاً عدد من البلدان النامية الأخرى في موقف ضعيف جداً حيال تطورات أسعار السلع الأساسية والوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وينبغي ألا تحجب التحسينات التي طرأت مؤخراً على وضع هذه البلدان الاقتصادي الحقيقة المتمثلة في أنه لا يزال هناك العديد من المشاكل الهيكلية التي يتعين إيجاد حل لها في بلدان عديدة، مثل البطالة، وعدم المساواة في توزيع الدخل، والدين الخارجي، وانخفاض مستويات الاستثمار.

٣- وأعربت وفود عدة عن شكوكها في استمرارية نمط النمو الحالي للاقتصاد العالمي، لا سيما اعتماده على استمرار التوسع التجاري في الولايات المتحدة، وإن كان التطور الأخير الذي جرى في آسيا قد يساعد على إعادة التوازن إلى هذا الاختلال نوعاً ما. ومن الأسباب الأخرى التي تدعو أيضاً إلى الحذر في ما يتعلق بآفاق النمو القصير الأجل زيادة أسعار النفط وعدم اليقين بشأن أسعار الصرف. وإن لم تتراجع أسعار النفط عن ارتفاعها بسرعة، فقد تواجه البلدان النامية المستوردة للنفط، وبخاصة أقلها نمواً، صعوبات إضافية، وقد تحتاج إلى المساعدة.

٤- وفي حين أنه يمكن لتزايد الترابط أن يفيد الاقتصاد العالمي، فإن اقترانه بأي ركود في الولايات المتحدة وآسيا دون معادلة له بنمو في المراكز الاقتصادية الكبرى الأخرى، قد يشكل تهديداً خطيراً للنمو العالمي. والتطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية مثال على الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب على الإجراءات المتخذة أو الأحداث الجارية في أحد البلدان في ظل اقتصاد عالمي شديد الترابط. وأشار أيضاً إلى أن تقلبات أسعار النفط، شأنها شأن تقلبات أسعار السلع الأولية الأخرى، يمكن أن يكون لها تبعات سلبية على البلدان المصدرة أيضاً.

٥- ولا تزال التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على العولمة تشكل تحدياً كبيراً للعديد من البلدان النامية التي لا تتمتع دائماً بالقدرة على تحمل تبعاتها. فلا يزال العديد منها يعاني من مشاكل جمّة، منها الفقر، والافتقار إلى الموارد المالية، وعبء ثقيل من الديون، بل وفي بعض الحالات تدفق صاف للموارد إلى الخارج. كما أن تدهور معدلات التبادل التجاري، وزيادة المخاطر المالية، وانخفاض مستويات التطور التكنولوجي اعتُبرت عقبات ضخمة.

٦- ويشكل إدخال التحسينات على الإدارة الوطنية أمراً مهماً لمعالجة هذا الوضع، ولكن المجموعة الحالية من القواعد العالمية قد تقلل الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية لإدارة عمليات التحرير الاقتصادي والاندماج بصورة فعالة.

٧- إن النمو المستدام في جميع أنحاء العالم النامي يشكل مصلحة مشتركة بين جميع البلدان. كما أن النمو الاقتصادي وفرص التجارة المتاحة أمام الاقتصادات الأكثر تقدماً تتوقف، على المدى البعيد، على زيادة قدرة البلدان الأقل فقراً على التصنيع وتوسيع أسواقها. وربما كان يتعين البحث عن أساليب جديدة على الصعيد الدولي لضمان قدرة البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وكافة فئاتها السكانية، على تحقيق المزيد من المكاسب من توسيع التجارة الدولية، وزيادة سرعة النمو في المناطق المتقدمة من العالم وغيرها من مناطق العالم النامي، والعولمة بصفة عامة.

٨- ولا بد من إيجاد حلول سياساتية متعددة الأطراف، فضلاً عن الحلول الداخلية، لضمان تحويل البيئة التجارية إلى بيئة داعمة للنمو السريع. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التنسيق بين السياسات الإنمائية الرامية إلى تيسير التمويل الإنمائي، وزيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى البلدان النامية، وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية بحيث تتمكن البلدان النامية من إجراء إصلاحات اقتصادية فعالة تتماشى مع ظروفها الوطنية.

٩- وينبغي لأي نهج شامل يهدف إلى التصدي لهذه التحديات الإنمائية أن يكون متمحوراً حول الناس، ومحترماً للحاجة إلى وجود حيز سياساتي اقتصادي ملائم على الصعيد الوطني، ومعتمداً لإدارة سليمة للعملة، في ظل هياكل لاتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية تتسم بالشمولية والشفافية. وينبغي أن يكون هدفه تحسين الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا؛ وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما فيها الشركات عبر الوطنية؛ وضمان التمويل الإنمائي الكافي والمبتكر. وفي ما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، يرحّب بالاقتراحات الجديدة التي جرى تقديمها مؤخراً لمواصلة تخفيف الديون على البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، وبذل المزيد من الجهود لزيادة كمية المعونات ونوعيتها وفعاليتها.

١٠- واعتُبر الإحساس بتقاسم المسؤولية أمراً أساسياً ليس فقط للتعاون الإنمائي والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف النمىء البشري، وإنما أيضاً لمكافحة الفقر والإرهاب والفساد. ففي العالم المترابط، يمكن أن يسهم هذا الإحساس كثيراً في الأمن العالمي.

١١- ومن المواضيع الرئيسية الأخرى التي تناولها النقاش "اتساق السياسات العامة والاستراتيجيات الإنمائية وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي". وقد أثرت النقاش الأعمال التحليلية الواردة في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤، واجتماع المداولة مع الخبراء بشأن موضوع "آثار أسعار الصرف على التجارة وتأثيرها في النظامين التجاري والمالي الدوليين".

١٢- واتفقت وفود عديدة على أنه، في ظل عدم وجود نهج متماسك تجاه العلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن لعدم تقييد تدفق رؤوس الأموال أن يهدد، بسبب تأثيره في أسعار الصرف، القدرة التنافسية الدولية للشركات، والاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية، وأن يكون له بالتالي تأثير عميق في مستقبل تجارتها وآفاق نموها.

١٣- والدعوة إلى تحسين الاتساق المنهجي في دعم التنمية تعود إلى الوقت الذي تم فيه إنشاء النظام الاقتصادي الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية. وفي العالم المترابط الذي نعيشه اليوم، يجب على جميع البلدان أن تضع في اعتبارها أكثر من ذي قبل ما يمكن أن يتعرض له غيرها من آثار ناجمة عما تتخذه من إجراءات. وعلى الاقتصادات الرائدة مسؤولية خاصة في هذا الشأن، حيث إن سياساتها تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي بكامله وعلى استقراره.

١٤- أما عن البلدان النامية، فيتاحتم عليها أن تضع سياسات على الصعيد الوطني تمكن من تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي والمخاطرة بإنشاء الشركات، ولكن لا يمكن أن تنجح زيادة الاستعداد للتجارة ولتقديم تدفقات مالية دولية في مساعدة البلدان النامية على إنشاء حلقة إيجابية بين الأموال الخارجية والاستثمار الداخلي والصادرات إلا في ظل نظام اقتصادي دولي متسق.

١٥- ويمكن أيضاً لزيادة الاتساق بين العمليات والمفاوضات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار والمالية والتكنولوجيا من جانب ومختلف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجانب الآخر أن تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

١٦- والأمل كبير في أن تسفر المفاوضات المؤدية إلى إنجاز برنامج عمل الدوحة عن التوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف وعادل، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، وتهيئة الظروف لتنمية مستدامة، تتضمن القواعد العادلة للتجارة في السلع والخدمات، والوصول إلى كافة الأسواق دون عوائق. ووجهت الدعوة إلى البلدان المتقدمة للتسليم بضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في اقتصاداتها وبالتخلي عن الحماية.

١٧- ويمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية الكلية على القدرة التنافسية للشركات في البلدان النامية. وتلك هي الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة التي تشكل عاملاً رئيسياً للاستثمار الداخلي، وأسعار الصرف التي تشكل العامل الرئيسي في الأداء التجاري. وحذرت بعض الوفود في هذا السياق من أنه حتى لو قامت بعض البلدان الأكثر تقدماً باستخدام حيزها السياساتي لتثبيت أسعار صرف عملاتها عند مستويات منخفضة عن عمد، فلا يمكن التوصية باستخدام هذا الحيز السياساتي في جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١٨- لقد صار واضحاً أن الانخفاضات الحادة في قيمة العملات، التي تحدث عادة في أوقات الأزمات، قد لا تحقق الزيادة المطلوبة في القدرة التنافسية للشركات المحلية من حيث التكلفة، بل إنها قد تؤدي إلى ضغوط لتطبيق الحماية وتخفيض قيمة العملة من أجل المنافسة، مع ما يصحب ذلك من مخاطر على الاقتصاد العالمي. ولذلك، فقد يكون من المفيد البحث عن حلول على الصعيدين الإقليمي والعالمي للحد من تقلبات أسعار العملات.

١٩- وأثناء الدورة غير الرسمية، رأى أعضاء الأفرقة أن تأثير التقلب الحقيقي لأسعار الصرف أقوى عامة بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، وأكدوا أن من الصعب التكيف مع تقلب أسعار الصرف على الصعيد القطري. ولا بد من الاعتراف، مع ذلك، بأن الآثار المترتبة على رفع قيمة سعر الصرف في ظل وجود اتفاقات إقليمية للتكامل، يمكن أن تكون على درجة بالغة من الحدة. وهناك أيضاً بعض التحفظات على إمكانية انضمام معظم بلدان العالم النامي إلى ترتيبات التكامل النقدي الإقليمية، لأن هذه الترتيبات تتطلب موارد واستعداداً لاستخدامها بغرض تثبيت سعر الصرف الإقليمي.

٢٠- وأشارت بعض الوفود إلى أن اتساق السياسات العامة في إدارة العولة من أجل التنمية يتطلب أيضاً مشاركة أوسع وأقوى من البلدان النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي.

٢١- ويمكن النظر إلى الوضع الراهن لأسواق النفط من وجهة زاوية الاتساق، حيث إنه يدعو إلى توثيق التعاون بين المنتجين والمستهلكين من أجل تثبيت الأسعار، في حين أن هذا التعاون أصبح غير مرغوب فيه كوسيلة ممكنة لتناول تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية الأخرى. واقترح النظر في إنشاء آليات دولية لضمان زيادة استقرار أسعار السلع الأساسية.

٢٢- واعتُبر أن تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤ يقدم بيانات وتحليلات وأفكار مفيدة فيما يتعلق بالترابط بين العوامل التجارية والنقدية والمالية التي تشكل الأداء التجاري. ومع ذلك، لم يتوصل أي من تقرير التجارة والتنمية واجتماع المداولة إلى رد على السؤال عن ماهية "الهيكل المالي الدولي الأفضل" وكيفية التوصل إليه. وأما الاقتراح بوضع ترتيب جديد متعدد الأطراف لأسعار الصرف، فيتطلب أساساً مفاهيمياً أقوى، وقد يصعب تنفيذه لعدد من الأسباب. وليس من الواضح أيضاً ما إذا كان سيؤدي إلى تحسينات صافية مقارنة بنظم أسعار الصرف القائمة.

٢٣- ولعل تقييم كيفية استخدام البند المتعلق بميزان المدفوعات في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات) في معالجة المشاكل المرتبطة بعدم استقرار التدفقات المالية يستحق المزيد من الاهتمام، وإن كان هذا البند يخضع لقيود صارمة جعلت الاحتجاج به صعباً على البلدان النامية.

٢٤- وقد صار واضحاً أيضاً أنه لا بد من اتباع نهج جماعي لتعزيز الاتساق بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية. ولئن كان أكبر المعنيين بالمسائل المتصلة باتساق السياسات العامة على الصعيد الدولي هما منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، فإمكان الأونكتاد أيضاً أن يسهم في النقاش الدائر حول كيفية تحقيق المزيد من الاتساق بفضل مكانته الفريدة التي عهد إليه في إطارها بتناول كافة الجوانب الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للتنمية بطريقة متكاملة.

٢٥- ومع ذلك، ينبغي ألا يكتفي الأونكتاد بالبحث عن الاستراتيجيات التي نجحت في أجزاء معينة من العالم وفي فترات زمنية معينة، فيقدم أيضاً سيناريوهات بديلة، تشمل ما يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي من أعمال مشتركة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد شحذه لأعماله التحليلية، وتوسيعه لما يقدمه من برامج المساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات المعقدة الناشئة عن تحرير التجارة والعولة.